الفصل الرابع : تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

-تخفيض رأس المال :

1 – تخفيض قيمة السهم

2 – تخفيض عدد الأسهم

3 – رد قيمة السهم (استهلاك رأس المال)

الفصل الرابع : تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

– تخفيض رأس المال:

تلجأ الشركات إلى تخفيض رأس المال عند تعرضها لأحد الاحتمالات التالية:

أ- بهدف تغطية خسائر كبيرة تعرضت لها ولا يتوقع تغطيتها من الأرباح التي ينتظر تحققها في السنوات المقبلة. لا يترتب على إجراء كهذا رد أي مبلغ فعلي للمساهمين عند إجراء التخفيض، إلا أنه يسمح للشركة بتوزيع أرباح للمساهمين خلال السنوات التالية للتخفيض، إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة. كما أن هذا الإجراء يؤدي إلى إظهار رأس المال بقيمته الحقيقة فضلاً عن الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال المستثمر إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة مستقبلاً.

ب- التخلص من الأرباح العاطلة والزائدة عن مقدرة الشركة على استثمارها في نشاطاتها الحالية أو المستقبلية . يتم في هذه الحالة رد مبالغ فعلية إلى المساهمين بحيث تعود بالفائدة عليهم من خلال استثمارهم تلك الأموال في مجالات أفضل. كما أن تخفيض رأس المال يؤدي إلى الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال، مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية للسهم.

ج- إظهار الموجودات بقيم غير صحيحة وذلك بسبب عدم إخضاعها لمعدلات استهلاك مناسبة مثلاً. لذلك لابد من إعادة تقييم موجودات الشركة ومطاليبها وإظهارها بقيمتها الحقيقة من خلال توسيط حساب إعادة التقدير.

د- حماية مصالح المساهمين في الشركات التي تتعلق نشاطاتها باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لفترة محدودة من الزمن. يتم ذلك من الأرباح المحققة خلال عملها وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائني الشركة. ويتم تخفيض رأس المال في مثل هذه الحالات إما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها (حالة الأسهم دون قيمة اسمية ودون قيمة محددة) أو عن طريق تخفيض عدد الأسهم المصدرة بإلغاء نسبة منها، أو عن طريق إعفاء المساهمين (أو المكتتبين) من دفع باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولابد من الإشارة إلى أن تخفيض رأس المال يعود بالضرر على دائني الشركة نظراً لانتقاص قيمة الضمان

العام المكفول لهم. لأنه لا يحق لدائني الشركة الرجوع على المساهمين لاقتضاء ديونهم إذا لم تكف أموال الشركة لسدادها. لذلك تضع القوانين عادة شروطاً معينة لاتخاذ قرار التخفيض أو تقيد من سلطة اتخاذ هذا القرار مع وضع الضمانات اللازمة للدائنين.

كما أن شراء الشركة لأسهم رأس مالها من السوق بقصد إلغائها أو بيعها يعني رد قيمة هذه الأسهم للمساهمين وبالتالي فإن اتخاذ قرار بإلغائها أو الاحتفاظ بها دون إعادة بيعها (دون اتخاذ قرار صريح بإلغائها) إنما هو إجراء ينطوي على تخفيض رأس المال، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات التي يستلزمها القانون في الدولة موطن الشركة في هذه الحالة.

يتضح مما سبق أن تخفيض رأس المال يمكن أن يتم بوسائل عديدة أهمها:

١ - تخفيض قيمة السهم
٢ - تخفيض عدد الأسهم
٣ - رد قيمة السهم (استهلاك رأس المال)

1- تخفيض قيمة السهم:

أحد طرق تخفيض رأس المال، تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها وذلك:

1) لتغطية خسائر محققة أو 2) لرد قيمة الجزء المخفض من رأس المال إلى المساهمين أو 3) إعفائهم من سداد باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولا يجوز طبقاً لقانون الشركات أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن القيمة الاسمية المحددة بموجب قانون الشركات 3 لعام 2008.

مثال : بفرض أن رأس مال إحدى الشركات المساهمة 20.000.000ل.س مقسم إلى 25.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 800ل.س مدفوع بالكامل، وبفرض أن الشركة اتخذت الإجراءات القانونية (قرار الجمعية العامة غير العادية وموافقة وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية) لتخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى 700ل.س .

القيود المحاسبية لذلك:

20.000.000		من ح/رأس المال- أسهم عادية(قيمة اسمية 400ل.س)
		إلى المذكورين
	17.500.000	ح/رأس المال – أسهم عادية
	2.500.000	ح/راس المال- إعادة تقويم الأسهم
		إثبات تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 800ل.س إلى 700ل.س بقرار الجمعية العامة غير العادية

بالنسبة إلى حساب رأس المال – إعادة تقويم أسهم، يمكن استخدامه في تغطية الخسائر المحققة وبالتالي يجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب الخسائر دائناً. بفرض أن الخسائر كانت معادلة لمبلغ إعادة التقويم.

25.00.000		من ح/رأس المال- إعادة تقويم الأسهم
	25.00.000	إلى ح/خسائر محققة من إعادة التقويم
		استخدام حساب إعادة التقويم في تغطية الخسائر المحققة

أما إذا تم استخدام تلك المبالغ في رد قيمة الجزء المخفض من رأس المال فيجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب المساهمين دائناً:

2.500.000		من ح/رأس المال- إعادة تقويم الأسهم
	2.500.000	إلى ح/ المساهمين
		قرار إعادة مبلغ التخفيض إلى المساهمون

وعندما يتم دفع القيمة المردودة للمساهمين، يجعل حساب المساهمين مديناً ويجعل حساب البنك دائناً.

2.500.000		من ح/ المساهمين
	2.500.000	إلى ح/ البنك
		رد مبلغ تخفيض رأس المال إلى المساهمين

أما اذا كانت قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل ، وتقرر تخفيض رأس المال عن طريق إعفاء المساهمين من سداد القسط أو الأقساط الباقية، فإن الأمر لا يحتاج إلى قيود محاسبية، وإنما يحتاج إلى إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بهذا الخصوص بصورة بيانية في اليومية العامة.

2 – تخفيض عدد الأسهم:

في هذه الحالة يتم تخفيض رأس المال من خلال إلغاء عدد من الأسهم بالنسبة لكل مساهم على أساس نسبة معينة من الأسهم التي يملكها وبحيث لا يترتب على ذلك إخراج أحد المساهمين ولا أن يترتب عليه تجزئة السهم، مع الاحتفاظ بالقيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها على ما كانت عليه قبل تخفيض رأس المال. لتوضيح ذلك:

بفرض وحسب مثالنا السابق كان قرار الجمعية غير العادية تخفيض رأس المال من خلال إلغاء 4.000 سهم من أسهم الشركة أي بمعدل سهم واحد من كل خمسة أسهم. يتم إثبات هذا القرار بالقيد التالي:

2.000.000		من ح/رأس المال- أسهم عادية
	2.000.000	إلى ح/رأس المال- إعادة تقويم
		إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ.. رقم .. بتخفيض عدد الأسهم بمعدل سهم واحد من كل خمسة أسهم

بالنسبة للجزء المخفض من رأس المال والمحوَّل لحساب رأس المال- إعادة تقويم أسهم يتم معالجته كما مر معنا في الفقرة السابقة. فيما لو كان إطفاءً لخسائر كانت الشركة قد تكبدتها:

2.000.000		من ح/رأس المال- إعادة تقويم
	2.000.000	إلى ح/خسائر محققة-إعادة التقويم
		استخدام الجزء المخفض من رأس المال بإطفاء الخسائر المحققة

أما إذا تم إعادة المبلغ إلى المساهمين وذلك برد قيمة الجزء الملغي من الأسهم:

2.000.000		من ح/رأس المال- إعادة تقويم
	2.000.000	إلى ح/ المساهمين
		إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بإلغاء عدد من الأسهم ورد المبلغ إلى المساهمين

حين دفع القيمة إلى المساهمين

4.000.000		من ح/ المساهمين
	4.000.000	إلى ح/ البنك
		رد قيمة الأسهم الملغاة إلى المساهمين

3 – رد قيمة السهم بالكامل (استهلاك رأس المال):

تلجأ الشركات المساهمة التي تتكون لاستغلال مورد من الموارد الطبيعية كشركات المناجم والمحاجر وآبار النفط، أو التي تتكون لاستغلال مرفق من المرافق العامة (امتيازاً حكومياً كشركات الكهرباء أو الشركة التي تتكون لاستغلال أحد الفنادق) إلى رد قيمة أسهم رأس مالها إلى المساهمين خلال حياتها من الأرباح المحققة وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائني الشركة. فإذا قامت الشركة برد قيمة بعض أسهمها دون تحقيق أرباح أو بما يزيد عن الأرباح المحجوزة لهذا الغرض، فإن ذلك يؤدي لإنقاص قيمة الأصول ورأس المال في آن واحد. وبالتالي إلى الإضرار بالدائنين من حيث إنقاص الضمان العام المكفول لهم، كما أنه يؤدي بالإضرار بالجهة مانحة الامتياز، ذلك أن رد جزء من رأس المال دون تحقيق أرباح كافية لتغطية قيمة الجزء المردود يؤدي لإنقاص (أو استنفاذ) رأس المال استنفاذاً حقيقياً وبالتالي استنفاذ ما يقابله من أصول.

وفي هذه الحالة قد لا تجد الشركة في نهاية حياتها أصولاً لتسليمها للجهة مانحة الامتياز مما يعتبر إضراراً بتلك الجهة.

مثال :بفرض أن أصول إحدى الشركات المساهمة ورأس مالها عند التكوين بلغ 10.000.000ل.س بفرض أنه بنهاية العام حققت الشركة أرباحاً قدرها 1.000.000 ل.س تظهر الميزانية على الشكل التالي:

11.000.000	أصول	10.000.000	رأس المال
		1.000.000	أرباح محجوزة
11.000.000		11.000.000	

بفرض أن الشركة ردت جزءاً من رأس المال يعادل الأرباح المحتجزة. يؤدي ذلك إلى إنقاص كل من الأصول ورأس المال، وتظهر الأصول بمبلغ 10.000.000ل.س ورأس المال 9.000.000ل.س واحتياطي رد الأسهم المحتجزة1.000.000ل.س .

الميزانية

10.000.000	أصول	9.000.000	رأس المال
		1.000.000	احتياطي رد الأسهم
10.000.000		10.000.000	

نلاحظ أنه بالرغم من رد جزء من رأس المال فقد تم إحلال احتياطي رد الأسهم محل هذا الجزء المخفض لتحويل الأصول، ومن ثم فلا ضرر يقع على الجهة مانحة الامتياز أو على الدائنين.

بفرض أن الشركة قامت برد مبلغ 1.500.000ل.س إلى المساهمين، تصبح الأصول في هذه الحالة 9.500.000 يقابلها رأس المال 8.500.000ل.س واحتياطي رد الأسهم 1.000.000ل.س . وهذا يعني أن الشركة ردت جزءا من رأس المال المدفوع وليس من الأرباح المحتجزة أي أنها باعت جزءا من أصول الشركة.

الميزانية

9.500.000	أصول	8.500.00	رأس المال
		1.000.000	احتياطي رد الأسهم
9.500.000		9.500.000	

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمبلغ 1.500.000ل.س ولم يتم تعويض ذلك إلا بمبلغ 1.000.000 ل.س من الأرباح المحتجزة أي أن الأموال المتاحة لتمويل الأصول نقصت 500.000ل.س وهو نفس المقدار الذي نقصت فيه الأصول. لو استمر الحال على هذا المنوال سينتهي الأمر إلى رد كامل قيمة رأس المال ولكن على حساب الأصول التي ستصبح في نهاية عمر المشروع صفر.

هناك عدة طرق يمكن للشركة إتباعها لرد قيمة الأسهم في حالة الشركات التي تقوم باستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو مرفق عام لمدة محددة من الزمن.

1- رد قيمة نسبة معينة من الأسهم سنوياً لكل مساهم بما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها (ومن ثم إلغاؤها)، كأن ترد الشركة قيمة سهم واحد من كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم، وفي السنة الثانية ترد قيمة سهمين من كل خمسة عشر سهم يمتلكه المساهم مثلاً.

2- رد قيمة الأسهم للمساهمين عن طريق الاختيار العشوائي (القرعة). وفي هذه الحالة لابد من إصدار أسهم تمتع مقابل الأسهم المستهلكة، وذلك بواقع سهم تمتع مقابل كل سهم ردت قيمته. وتخول أسهم التمتع صاحبها بكامل الحقوق التي كانت تخوله إياها الأسهم التي ردت إليه. يتم إثبات إصدار أسهم التمتع في اليومية العامة بصورة بيانية ويتم الإفصاح عنها في الميزانية ضمن عناصر حقوق الملكية دون تضمين أي قيمة لها.

3- رد جزء من قيمة السهم لجميع المساهمين كل سنة بحيث يتم رد قيمة السهم للمساهمين في نهاية عمر الشركة وهنا لا ضرورة لإصدار أسهم تمتع لأن جميع المساهمين على قدم المساواة.

4- شراء الأسهم من البورصة، ومن ثم إلغاؤها وهذا تم شرحه عند الحديث عن أسهم الخزينة.

والقيود المحاسبية المتعلقة باستهلاك (رد قيمة الأسهم) على الشكل التالي:

1- عند تخصيص جزء من الأرباح المحققة لتكوين احتياطي لرد قيمة الأسهم:

×××		من ح/توزيع الأرباح
	×××	إلى ح/ احتياطي رد قيمة السهم
		إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكوين احتياطي رد قيمة السهم للمساهمين

2- عند اتخاذ قرار رد قيمة السهم وتحديد عددها وتخصيصها للمساهمين:

×××		من ح/رأس المال- أسهم عادية
	×××	إلى ح/ المساهمين
		إثبات رد قيمة .. سهم للمساهمين بمعدل ... سهم عن كل .. سهم

3- عند قيام المساهمين بسحب قيمة الأسهم التي تقرر رد قيمتها فعلاً:

×××		من ح/ المساهمين
	×××	إلى ح/ البنك
		إثبات دفع قيمة... سهم إلى المساهمين

بشكل عام سيؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض رأس المال، إلا أن ظهور احتياطي رد قيمة الأسهم سيعوض هذا الانخفاض.

إن رد قيمة الأسهم للمساهمين كاملة أو بجزء منها لا يترتب عليه حرمان المساهم أو المساهمين بأي حق من الحقوق التي كانت تضمنها له الأسهم التي تم رد قيمتها إليه.

مثال:

في 2002/1/1 تكونت شركة مساهمة لاستغلال أحد الفنادق على مدى عشر سنوات برأسمال 20.000.000ل.س وقد كانت نتيجة أعمال الشركة بنهاية العام الأول على الشكل التالي:

الميزانية

22.000.000	أصول	20.000.000	رأس المال (40.000سهم×500)
		2.000.000	أرباح محتجزة
22.000.000		22.000.000	

قرر مجلس إدارة الشركة رد 10% من قيمة السهم لكافة المساهمين **المطلوب:**

- القيود اللازمة لاستهلاك رأس المال وإعداد الميزانية بعد رد قيمة السهم
- وضع الميزانية بعد استهلاك جزء من رأس المال.

قيود اليومية:

2.000.000		من ح/ الأرباح والخسائر المحتجزة
	2.000.000	إلى ح/احتياطي رد قيمة الأسهم

		إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكوين احتياطي رد قيمة الأسهم بمعدل 10% من الأسهم العادية
2.000.000		من ح/ رأس المال
	2.000.000	إلى حساب المساهمين
		إثبات رد قيمة 40.000 سهم للمساهمين بمعدل 10% من الأسهم المصدرة
2.000.000		من ح/المساهمين
	2.000.000	إلى ح/ البنك
		إثبات دفع 10% قيمة40.000 سهم للمساهمين

الميزانية بعد إثبات رد قيمة الأسهم

20.000.000	أصول		رأس مال
		18.000.000	رأس المال المصدر والمدفوع
		360.000	
		2.000.000	احتياطي رد قيمة الأسهم
20.000.000		20.000.000	

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمقدار 2.000.000ل.س ليحل محله رصيد احتياطي رد الأسهم بالمقابل انخفض رصيد الأصول2.000.000 ل.س أيضاً.